IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 592-606

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

AL-Zaidan Faten Suleiman Ahmed Saeed & AL-Nuaimi Zahraa Ahmed Mohammed. The impact of operational efficiency on the performance of the Iraqi banking sector for the period 2012-2021. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (1):592-606.

The impact of operational efficiency on the performance of the Iraqi banking sector for the period 2012-2021

Faten Suleiman Ahmed Saeed AL-Zaidan 1, Zahraa Ahmed Mohammed AL-Nuaimi [2]

[1,2] *University of Mosul/College of Administration and Economics-Department of Financial and Banking Sciences*

Faten.23bap120@student.uomosul.edu.iq [1]
zahraa_ahmed@uomosul.edu.iq [2]

Abstract: The banking sector aims to maximize returns while minimizing the costs incurred in achieving those returns. This is accomplished through continuous efforts to improve the operational efficiency of the banking sector, which positively impacts its financial performance. The financial performance of the banking sector is affected by numerous factors related to operational efficiency. This research focuses on the Iraqi banking sector, examining the relationship between operational efficiency indicators (net interest margin, asset turnover, and return on equity) and financial performance indicators (capital adequacy, deposits-to-assets ratio, and loans-to-deposits ratio). The aim is to identify the problems affecting these indicators, most notably the inability to optimally utilize available financial resources and effectively employ them to achieve the banking sector's objectives. Data for the banking sector sample was obtained from the World Bank's official website and subjected to performance analysis using a range of ratios and statistical analysis using Panel Data analysis. The research concluded that there is an inverse relationship between operational efficiency indicators and financial performance indicators. Financial performance indicators reflect a deficiency in the operational efficiency of the Iraqi banking sector. The research suggested that Arab banking sectors balance operational efficiency indicators with financial performance indicators in order to achieve the optimal relationship that fulfills its objectives.
Keywords: Iraqi banking sector, operational efficiency, financial performance.

أثر الكفاءة التشغيلية في أداء القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٢-٢٠٢١

بحث مستل من رسالة ماجستير

الباحثة: فاتن سليمان احمد سعيد الزيدان[١] ، أ.م.د. زهراء احمد محمد النعيمي[٢]

[١،٢] *جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد-قسم العلوم المالية والمصرفية، الموصل، العراق*

Faten.23bap120@student.uomosul.edu.iq [1]
zahraa_ahmed@uomosul.edu.iq [2]

المستخلص: تهدف إدارة القطاع المصرفي للوصول إلى مصافي تعظيم قيمة العوائد، مقابل تخفيض التكاليف التي يتكبدها مقابل تحقيق تلك العوائد، من خلال محاولاتها المستمرة على تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي مما ينعكس ايجابياً في تحسين الأداء المالي له، إذ يتأثر الأداء المالي للقطاع المصرفي بالعديد من العوامل التي تتعلق بالكفاءة التشغيلية، إذ ركز البحث على القطاع المصرفي العراقي، إذ تطرق البحث لبحث نوع العلاقة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية المتمثلة بـ (هامش صافي الفائدة و دوران الموجودات و العائد على حقوق الملكية) وبين مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بـ (كفاية رأس المال و الودائع إلى الموجودات و القروض إلى الودائع)، للكشف عن المشاكل التي تؤثر فيها، وابرزها عدم القدرة على الوصول إلى الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة و كيفية توظيفها بالشكل الامثل لتحقيق أهداف القطاع المصرفي الذي وجد من اجله، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالقطاع المصرفي عينة البحث من الموقع الرسمي للبنك الدولي، التي اخضعت لعمليات تحليل الأداء المصرفي باستخدام مجموعة من النسب، فضلاً عن اخضاعها إلى التحليل الاحصائي باستخدام اسلوب تحليل (Panel Data)، وقد توصل البحث بانه بوجود علاقة عكسية بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومؤشرات الأداء المالي، ما يعكس وجود خلل في الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي العراقي، واقترح البحث قيام القطاعات المصرفية العربية بالموازنة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومؤشرات الأداء المالي بغية تحقيق العلاقة المثلى التي تحقق اهدافه.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي العراقي، الكفاءة التشغيلية، الأداء المالي.

Corresponding Author: E-mail: Faten.23bap120@student.uomosul.edu.iq

المقدمة

يحظى القطاع المصرفي في الوقت الحاضر بمكانة مهمة في اقتصاديات بلدان العالم اجمع، لكون القطاع المصرفي يمثل شريان الحياة للاقتصاد ويعظم الارباح ويحقق التنمية الاقتصادية، ويعد القطاع المصرفي من القطاعات التي تؤدي دوراً مؤثراً في الدورة الاقتصادية في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي وطالما ان المصارف تعمل في بيئات مختلفة فان ذلك يتطلب تطويرها وزيادة خدماتها لزيادة كفاءتها وفعاليتها للعمل على تحقيق اهدافها واستراتيجياتها ضمن اطار البيئة المالية والتنافسية والذي يتطلب منها رفع قدرتها على مواجهة التحديات المحلية والعالمية ورفع موجوداتها و أرباحها وقدراتها الحقيقية على جذب الودائع، لذلك يتوجب على القطاع المصرفي تطوير كفاءته ورفع قدرته على تقديم الخدمات المصرفية من خلال كفاءته وتحقيق أعلى الارباح وخفض التكاليف وتعظيم العوائد، وهو ما يتم من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية والاستخدام الامثل للموارد مع الحفاظ على المخرجات المصرفية المتمثلة بالخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة، ما ينعكس في تطوير أداء القطاع المصرفي وخصوصاً بعد التطورات التكنلوجية الاخيرة والتي تشكل تحديات كبيرة للقطاع المصرفي ، مما يتوجب ضرورة تطوير اداءها وتحسين كفاءتها لتحقيق أهداف القطاع المصرفي العربي عينة البحث (العراق، الاردن، الكويت)، وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول (منهجية المبحث)، بينما تطرق المبحث الثاني (التحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي) للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)، وختاما الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تعد عملية تعظيم قيمة القطاع المصرفي ركيزة أساسية من ركائز الإدارة الماليَّة التي تكلف بإدارة العمليات التشغيلية المصرفية، وتعكس درجة الكفاءة التشغيلية للإدارة المالية للقطاع المصرفي صورة الأداء المالي له، ويترجم الأداء المالي الكفوء للقطاع المصرفي من خلال قيامها بإجراء التوازن بين المؤشرات المالية ككفاية رأس المال و وجذب الودائع ومنح القروض التي تعمل على تعظيم و تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث المتمثلة في ان أي تلكؤ في مجال ادارة العمليات التشغيلية المصرفية، تنعكس سلباً في درجة الكفاءة التشغيلية للإدارة المالية للقطاع المصرفي، بسبب عدم قدرته على إجراء التوازن المطلوب بين المؤشرات المالية (كفاية رأس المال، جذب الودائع، منح القروض) الأمر الذي يقود إلى تدهور الأداء المالي له، وتسعى البحث إلى تشخيص وتحديد مدى التزام القطاع المصرفي بتطبيق لمعايير المناسبة، لبيان أبرز نقاط القوة لتعزيزها فضلاً عن أبرز نقاط الضعف التي تتعرض لها للحد منها و العمل على معالجتها، وبناءً على ما سبق تنطلق مشكلة البحث من التساؤلات الاتية:

١. ما مدى قيام إدارات القطاعات المصرفية بالالتزام بالمعايير الخاصة بتحديد الكفاءة التشغيلية خاصتها؟
٢. هل توجد علاقة تأثير بين كفاءة الادارة التشغيلية وبين كفاءة الأداء المالي للقطاعات المصرفية العربية (العراقي والاردني والكويتي)؟
٣. هل أنَّ الأداء المالي القطاعات المصرفية المبحوثة تتأثر بكفاءتها التشغيلية؟

ثانياً: أهمية البحث

يحظى البحث بأهمية كبيرة كونها تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي العربي كركيزة حيوية من ركائز الادارة المالية بشكلها العام والقطاع المصرفي العربي بشكل، ويحاول البحث ان يقدم إسهامه متواضعة في جدار المعرفة العلمية، في ميدان تحليل الأداء المالي للقطاع المصرفي العربي، إذ تركز البحث على تحديد اثر الكفاءة التشغيلية في أداء القطاع

المصرفي العربي، بغية تعزز الوعي المعرفي الخاص في مجال كفاءة الادارة المالية للقطاع المصرفي العربي، من أجل تذليل التكاليف التي يتكبدها والناتجة عن ممارسات ادارات القطاع المصرفي العربي، والسعي لتعظيم قيمته.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف البحث إلى سبر اغوار موضوع الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي وأثره في الأداء المالي له للقطاعات المصرفية العربية (العراقي والاردني والكويتي) عينة البحث، التي يمكن ان نوجزها بما يلي:

١. دراسة تأثير الكفاءة التشغيلية في الأداء المالي للقطاعات المصرفية، من خلال تحليل تأثير مؤشرات الكفاءة التشغيلية في الأداء المالي للقطاعات المصرفية العربية.
٢. تقديم توصيات للقطاعات المصرفية العربية عينة البحث بغية تحسين ادارتها التشغيلية لعملياتها المالية بشكل أفضل لتحسين ادائها المالي.
٣. تهدف إلى التعرف على أهمية الاستغلال الامثل للمؤشرات المالية وأثرها في تحسين الأداء المالي، في ظل تحليل كيف يمكن للقطاعات المصرفية العربية تحقيق المنفعة العظمى من محاولة الاقتراب من المعايير المثلى لتحسين الأداء المالي.
٤. بيان أهمية الادارات المالية للقطاعات المصرفية العربية ودورها في تحسين الأداء المالي.

رابعاً: فرضيات البحث

ان تبني مؤشرات الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المناسبة يمكن ان يعزز من كفاءة الأداء المالي له، انطلاقاً من تخفيض التكاليف التي يتكبدها القطاع المصرفي، ما ينعكس في تعظيم ارباحه، وبناءً على ذلك يمكن ان نصيغ فرضيات البحث كما يأتي:

- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر كفاية رأس المال (Y1) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة ٢٠١٢-٢٠٢١).
- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر الودائع إلى إجمالي الموجودات (Y2) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة ٢٠١٢-٢٠٢١).
- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (Y3) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة ٢٠١٢-٢٠٢١).

خامساً: منهج البحث

تعتمد البحث في جانبها النظري للدراسة على المنهج الوصفي، في وصف العلاقة النظرية بين متغيراتها المستقلة والتابعة وما تناولته من نظريات تفسيرية، كما تم الاعتماد في جانبها العملي على المنهج التحليلي من خلال إجراء التحليل المالي لمتغيرات البحث إذ اعتمدت الباحثة على منهج تحليل البيانات المقطعية الزمنية **(Panel Data)** هي الطريقة الأنسب للوصول لنتائج أدق إذ تأخذ في الحسبان عامل الزمن في تحليل البيانات، فضلاً عن إجراء التحليل الاحصائي من خلال اعتماد على الاحصاء القياسي لغرض قياس آثار العلاقة بين المتغيرات.

سادسا: حدود البحث

تضمنت حدود البحث ما يأتي:

١. **الموضوعي:** أثر الكفاءة التشغيلية في أداء القطاع المصرفي العراقي.
٢. **المكانية:** تم إجراء هذه البحث في القطاع المصرفي العراقي.
٣. **الزمانية:** تم اعتماد المؤشرات المالية للكفاءة التشغيلية والاداء المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٢-٢٠٢١.

ثامنا: وسائل جمع المعلومات والبيانات

١. **الجانب النظري:** اعتمدت البحث في تغطية الإطار النظري على العديد من الكتب الانكليزية والعربية والمجلات العلمية الرصينة والحديثة والدوريات والاطاريح العراقية والعربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، فضلاً عن البحوث العلمية العراقية والعربية والاجنبية المنشورة على مواقع الانترنت لغرض جمع البيانات والمعلومات بشكل مستفيض عن موضوع البحث الحالي.
٢. **الجانب التحليلي:** اعتمدت البحث في إنجاز الإطار العملي على مجموعة من الادوات المستخدمة في جمع بيانات والمعلومات المتوفرة في التقارير المالية المنشورة في مواقع المنظمات المالية العالمية.

المبحث الاول

الإطار النظري للكفاءة التشغيلية والأداء المالي

أولاً: الاسس النظرية للكفاءة التشغيلية المصرفية

١ـ مفهوم الكفاءة التشغيلية

أصبح العديد من الباحثين مهتمين بشكل متزايد بدراسة تأثير الكفاءة التشغيلية على المصارف. وقد ظهرت عدة مفاهيم لها، تساعد الكفاءة التشغيلية على تعزيز الميزة التنافسية للبنك. وتعتبر من أهم الأدوات، وهي أداة تنافسية تعكس العائد على الاستثمار. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال حساب كمية الموارد المستخدمة والنتائج التي تم الحصول عليها، ومن خلال تعظيم الأرباح. أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من الارباح ،ويعود مفهوم الكفاءة إلى العالم الاقتصادي(Vilferdo Pareto) إذ وفقا لـ باريتو فان تخصيص الموارد يكون أما تخصيص (كفء أو غير كفء) والتخصيص الذي يكون غير الكفء للموارد يعبر عن عدم الاستخدام للموارد بشكل امثل ،كماً ونوعا أي أنه استخدام غير مدروس أو عقلاني رشيد في المقارنة بين البدائل وانتقاء أفضلهما ما يجعل المصرف في وضع يكون فيه غير قادر على تقليل التكاليف و ان يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، يحدث ذلك عند عدم انتقاء أسلوب لإدارة المصرف بشكل سليم للوصول إلى هدف معين (البطراني،٢٠١٧، ٩) .

٢ـ أهمية الكفاءة التشغيلية

للكفاءة التشغيلية أهمية كبيرة يمكن ابرازها بالآتي
ان الكفاءة التشغيلية تمكن المصارف من أداء أنشطتها بكفاءة عالية من خلال جذب المدخرات نحو المصرف كمدخلات ومنحها كقروض مصرفية تحقق أعلى العوائد كمخرجات.

أ- إن المصارف التي تعمل مع هدر الموارد وانعدام الكفاءة ينعكس ذلك في خفض الأرباح المصرفية
ب- تساعد الكفاءة التشغيلية في الوساطة في نقل الأموال من (المدخرين إلى المقترضين)، وتمكن من تخصيص الموارد لاستخداماتها الأكثر انتاجية (Rasha & Maysa'a,2024, 19)
ت- (Melnyk & Swink, M,2004,381)
ث- تساهم الكفاءة التشغيلية في تقليل المدخلات وزيادة المخرجات مما يساهم في زيادة أرباح المصارف التجارية وتعزيز مركزها المالي.
ج- أن الكفاءة التشغيلية تقارن نسب، المدخلات المستخدمة بالمخرجات المنتجة مما يساهم في زيادة الرقابة المصرفية وانشطتها.
ح- الكفاءة التشغيلية بمثابة التخطيط التكتيكي المنظم للحفاظ على توازن آمن بين التكلفة والإنتاجية للمصرف.
خ- اختيار أقل الموارد تكلفة لإنتاج أكبر عدد من الخدمات المالية والمصرفية، إذ تتمتع المصارف ذات الكفاءة بتنافسية أكبر بسبب انخفاض تكاليف التشغيل، ويمكنها التحكم في العمليات المصرفية بشكل أكبر من المصارف الأقل كفاءة
د- تسعى المصارف إلى تحسين كفاءتها التشغيلية باستمرار، بما يتماشى مع أهدافها، إذ تقدم المنتج على شكل خدمات، وتعمل أيضًا على تحقيق الربح. فضلاً عن ذلك، تحافظ المصارف على عملائها وتقدم خدماتها، كالإيداع، والسحب، والقروض، والتحويلات المالية.

٣ـ محددات الكفاءة التشغيلية

هناك محددات داخلية وخارجية تحدد الكفاءة التشغيلية واهمها

أ- المحددات داخلية: وهي محددات داخلية تحدد للمصارف تحقيق الأرباح والاستقرار المالي، في ظل المنافسة الشديدة (مثل السيولة المصرفية، والعائد المحتمل، والمتحقق
ب- (Tao&Cheng,2024,4) فضلا عن الابتكارات المصرفية وكفاءة الإدارة المصرفية (Adrian&Binti2025,13)، وحجم النشاط المصرفي والتركز ومخاطر الائتمان المصرفي
ت- المحددات خارجية: إن المنافسة المصرفية تجعل المصارف تقدم خدمات عالية الجودة ترضي الزبائن (YAW,2016,35)، ويمكن أن تتأثر الكفاءة التشغيلية للمصارف بعوامل خارجية فضلاً عن العوامل الداخلية التي تحدد مستوى انتاج المصرف للخدمات، فالعوامل الخارجية تكون خارجة عن سيطرة المصارف كالبيئة التي تعمل بها المصارف التجارية والعوامل الاقتصادية والسياسية والنمو الاقتصادي (Chirah,2018,15)

٤ـ مقاييس الكفاءة التشغيلية

يمكن قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام العديد من المقاييس والمؤشرات، وأن الكفاءة التشغيلية هي أفضل طريقة لتقييم العمليات المصرفية (Tao & Cheng,2024, 4). وهناك مقاييس متعددة لغرض قياس للكفاءة التشغيلية وتم تطبيقها على المصارف الدولية (زياد وبن فاطمة،٢٠٢٠، ١٣) واهم هذه المقاييس:

أ- مؤشر العائد على حقوق الملكية Equity On Return (ROE)

كلما زادت هذه النسبة تزداد نسبة الأرباح ويحسب بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين التي يريد ملاك المصارف أو المساهم تحقيقها (بوعزة ومسعودي، ٢٠١٩، ١٦١)

مؤشر العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق المساهمين

ب- معدل دوران الموجودات (Asset Turnover ratio)

ويسمى منفعة الموجودات، إذ يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للموجودات، فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الموجودات ويقاس على وفق المعادلة الآتية: (ميموني وقانون،٢٠٢٠، ١٨٤)

معدل دوران الموجودات: إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات

ت- مؤشر صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin)

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تستخدم في قياس وتحليل نتائج المصارف، اذ يقيس هذا المؤشر صافي عوائد الاستثمارات، التي يتم الحصول عليها من خلال طرح اجمالي الفوائد المدينة المستحقة للمودعين و الدائنين (تكاليف الفوائد) من اجمالي الفوائد الدائنة المستحقة للمصارف (ايرادات الفوائد) (الزيات و آخرون، ٢٠٢٥، ٣٣٤٨)، وكلما ارتفع اجمالي الفوائد الدائنة، كلما ارتفع صافي هامش الفائدة، والعكس صحيح، وان هذا المؤشر يعكس صورة كفاءة المصارف من عدمه، و بناء على النموذج أعلاه، و ان زيادة العمليات المصرفية للمصارف يساهم في زيادة هامش صافي الفائدة، الذي يقود بدوره الى زيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها (العمراوي، ٢٠٢٣، ١٦) والذي يمكن قياس هامش صافي الفائدة بالمعادلة الآتية: (الزيات واخرون،٢٠٢٥، ٣٣٤٨)

هامش صافي الفائدة = الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة /الموجودات المدرة للعائد

ثانياً :الاسس النظرية للاداء المالي المصرفي

١- مفهوم الأداء المالي

إن الأصل اللغوي لكلمة الأداء يأتي من الكلمة اللاتينية Performare، والتي تعني إعطاء شكل لشيء ما. ثم اشتقت اللغة الإنجليزية كلمة Performance منها، مما يعطيها معنى القيام بعمل ما على النحو الصحيح. وفي كثير من الدراسات اقتصر مفهوم الأداء على الموارد البشرية وحدها، بوصفها المورد الرئيس، متجاهلة الموارد والأنشطة الأخرى.

ويمكننا إعطاء مفهوم للأداء على أنه "تنفيذ الفرد للأنشطة والمهام المختلفة التي تشكل وظيفته". ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الموارد البشرية تشكل جزءاً لا يتجزأ من أهداف المنظمة وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها لا تعد كافية بمفردها للحكم على نشاط المنظمة (Kiaritha,2015,141)

يرتبط مفهوم الأداء ارتباطًا وثيقًا بالإدارة الاستراتيجية، إذ يُقيّم أداء إدارة المؤسسة المصرفية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية. كما يمكن إعطاء مفهوم آخر للأداء المالي بأنه الخدمات المصرفية المقدمة (الداوي، ٢٠٠٩، ٢١٨). في حين أن الأداء المؤسسي سلوك عملي يُؤدي إلى درجة من تحقيق الأهداف. ويعتقد الباحثون أنه يعكس كيفية استخدام المؤسسة المصرفية لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بما يُمكّنها من تحقيق أهدافها. وقد عرّفت دراسة أجرتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية الأداء المؤسسي بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج عمل المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الخارجية والداخلية" (دياب،٢٠٢١، ٢٥٧).

٢- اهمية الأداء المالي

ان الأداء المالي له أهمية كبيرة تمكن المصرف من تحقيق غاياته المتمثلة بالعوائد المرتفعة واهمها:

أ- ان الأداء المالي للمصرف يقيم قدراته ومركزه المالي وأداء المصارف التجارية من خلال قياس حجم أرباحه ((Shaalan,2019,219

ب- الأداء المالي مهم بالنسبة لأي مؤسسة وبالأخص القطاع المصرفي لأن القطاع المصرفي يؤدي دور الوساطة المالية

ت- الأداء المالي هو أداة كشفية، لأنه يمكن الكشف عنه من خلال نشر البيانات المالية. وينعكس الأداء الجيد للمصرف في ربحيته.

ث- يمكن تحسين الأداء المالي للمصارف بشكل فّعال من خلال جمع مدخرات وتقديم أفضل الخدمات المصرفية (Putri & Umam,2023,12)

ج- يمكن تطوير الأداء المالي للمصارف بكفاءة من خلال توجيه مدخرات المجتمع نحو المصارف التي تحقق أعلى العوائد المتوقعة

ح- يمكن اكتشاف نقاط الضعف لدى المصارف من خلال مراقبة أدائها المالي وأن المصارف التي تعمل بهدر في الموارد ينعكس على النمو الاقتصادي

خ- كلما زادت كفاءة الأداء المالي للمصارف زادت قدرته على توليد الموارد وتخصيصها مما يساهم، في زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصاد ويمكن تعظيم القوة المالية للمصارف ومضاعفة أدائها المالي من خلال عمليات الاندماج، مما يسمح لها بتحسين قدرتها التنافسية (Malau & Kowoon ,2022, 3)

د- يوضح تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصارف التجارية في إطار البيئة التي يعمل فيها، ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصارف التجارية. (نادية واخرون,٢٠١٨, ٢٥)

ذ- تحديد مدى تلبية أدوات الاستثمار لاحتياجات المستثمرين، أو توليد العوائد، أو تلبية احتياجات الزبائن والذي يتطلب زيادة الخدمات المصرفية وتحسين جودتها (عاصي، ٢٠١٠، ١٧٧)

٣- العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتخذ العوامل التي لها تأثير على الأداء المالي المصرفي عدة أشكال منها داخلي يتعلق بإدراة الصرف أو خارجي يكون ضمن بيئته: -

أ- العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف بمجموعة عوامل أهمها:

- **الهيكل التنظيمي**: وهو الإطار الذي تتفاعل ضمنه المتغيرات المتعلقة بالمصارف التجارية كافة ويحدد أساليب الاتصال والصلاحيات والمسؤوليات وشروط تبادل الأنشطة والمعلومات. (طعيس، ٢٠٢٤، ٢٠٠)
- **التكنولوجيا**: وهي التقنيات التي تستخدمها المصارف لتحقيق اهدافها والتي تمكن من ربط الموارد بالاحتياجات، إذ يجب على المصارف تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة نشاطها والمتوافقة مع أهدافها. (شماخي وبخالد،٢٠١٠، ٥٥٣)
- **المناخ التنظيمي:** وتشمل الوضوح التنظيمي وطرائق اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وإدارة الأداء وتطوير العامل البشري. يتضمن الوضوح التنظيمي فهم الموظفين لمهام المصارف وأهدافها وعملياتها وأنشطتها وارتباطها بالأداء. أما بالنسبة لاتخاذ القرار، فهو يتعلق بمدى ملاءمة المعلومات المستخدمة، وأسلوب الإدارة (كعوش وبهاليل ،٢٠١٣، ٥٣)

ب- العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي المصرف

العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي تتمثل في: (بضياف وشماعي، ٢٠١٨، ٥٥٢) (عاصي،٢٠١٠، ١٨٦)

- **البيئة القانونية والسياسية**: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي
- **الظروف الاقتصادية:** يتأثر أداء المصارف بالظروف الاقتصادية العديدة التي تمر بها الدولة، والتي تؤثر على المصارف وينعكس على تحويل الشيكات والبريد الخاص بالمصارف ويؤثر كل ذلك سلباً على إجمالي موجودات المصارف.
- **الضوابط المصرفية:** تؤثر الضوابط المصرفية بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية. إذ تفرض تعليمات السلطات الرقابية وضوابطها المصرفية، التي تهدف إلى تنظيم أداء المصارف الحفاظ على سلامتها المالية وحماية أموال المودعين، التزامات إضافية على بعض المصارف بما في ذلك قيود على تداول وحجم التسهيلات، والحفاظ على زيادة السيولة، وايجاد مخصصات إضافية.
- **العامل الديني والاجتماعي:** يتردد بعض الزبائن في التعامل مع المصارف التجارية، لأنها لا تعتمد على الشريعة الإسلامية في معاملاتها المصرفية. ولذلك ففي حالة المصارف الإسلامية يفضل هؤلاء الزبائن التعامل مع هذا النوع من المصارف الإسلامية، إذ يؤثر العامل الديني على الحد من قدرة المصارف وإلى جانب العامل الديني، هناك عامل اجتماعي يؤثر أيضاً على أداء المصارف ويعكس مدى درجة الوعي المصرفي

ت- مؤشرات الأداء المالي

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس الأداء المالي، إذ تم تقسيمها حسب العلاقة الموجودة بين حسابات وبنود القوائم المالية إلى خمس مجموعات كالآتي: (فهمي والشيخ ،٢٠٠٨، ٨)(Sembel,2022, 898)

- نسب السيولة (Liquidity Ration): تعتمد كمؤشرات للمعرفة والقدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.
- نسب الربحية (Profitability Ration): تستخدم كمؤشرات للمعرفة والقدرة على توليد أرباح من خلال معرفة نسبة الهامش على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية Kowoon &
- نسب الرفع المالي (Leverage Ration): يتم استخدامه لتقييم الهيكل المالي وسياسة التمويل للشركة، وكذلك لتحديد المخاطر المرتبطة بالشركة.
- نسب النشاط (Activity Ration): تستخدم لتقييم كفاءة المصارف في استخدام مواردها المالية وموجوداتها.
- نسب السوق (Market Ration): وهي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، وخاصة في فهم نسبة القيمة السوقية إلى العائد ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة.

وان المؤشرات مثل (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الإدارة السليمة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق) هي مؤشرات على السلامة المالية تستخدم لتحليل الترابط بين المحددات الاقتصادية الكلية المؤسسية وتقييم حساسيتها للصدمات المختلفة من خلال اختبارات الإجهاد (Yalcin&Bayrakdaroglu,2012,3) وبالتالي تشكل أسس الاستقرار المالي (Lyroudi,2012,8)

ث- العلاقة بين العوامل المؤثرة في الكفاءة التشغيلية والاداء المالي في المصرف

(١) العوامل الخاصة بالمصرف: تشمل المتغيرات الخاصة بالمصرف كمحددات الأداء المالي (الحجم، والودائع، ومزيج الأعمال، والتنويع، وكفاءة التشغيل).

- **الحجم:** يتم قياس حجم المصرف من اللوغاريثم الطبيعي لمجموع الموجودات على الرغم من أن الحجم يعد عاملاً مهماً في تحديد أداء المصرف المالي، إلا أن آثاره تبقى غامضة ومن المفترض أن يستوعب الحجم تأثيرات وفورات الحجم من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية، وبالتالي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصرف.
- **الودائع:** يتم قياس الودائع المصرفية من خلال نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات. وكلما كانت النسبة أكبر، زاد احتمال قيام البنك بتحقيق أرباح من خلال زيادة الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي يكون تأثير الودائع على الأداء المالي للمصرف إيجابياً (فيلالي، ٢٠٢٠، ٥٥).

(٢) المصادر الخارجية

تحصل المصارف على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

- **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي إذ تبين الوضعية العامة للاقتصاد في مدة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، إذ تساعد هذه المعلومات على تفسيرها وعلاجها والوقوف على حقيقتها.
- **المعلومات القطاعية:** فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف الآتية: النقابات المهنية والنشرات الاقتصادية، وبعض المواقع على الانترنت.

(٣) المصادر الداخلية

- الميزانية في تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الموجودات وجانبه الأيسر المطلوبات التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.
- **جدول حسابات النتائج:** بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية وريح أو خسارة.
- **جدول تدفقات الخزينة:** تتحدد على أثرها القرارات العامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه (حسن واشويقي، ٢٠٢٣، ٩٠).

المبحث الثاني

التحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي عينة البحث للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)

اولاً: التحليل الاحصائي لأثر الكفاءة التشغيلية في الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠٢١)

١. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF)

يتضح من نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة) للقطاع المصرفي العراقي لكل متغير من متغيرات البحث، وأن هناك اثنين من المتغيرات كانا غير مستقرين عند المستوى (Level)، وقد أصبحا مستقرين بعد أخذ الفرق الأول لهما، كما إن هناك أربعة متغيرات كانت مستقرة عند المستوى (Level) وذلك من خلال تطبيق أحد مؤشرات الاستقرارية المتمثل بمؤشر (Augmented Dickey-Fuller) والقيمة الاحتمالية المرافقة له (P-value)، وكما يأتي:

جدول (١): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدةADF)

Variable Prob	Level (I,0)			First Difference (I,1)		
	Statistics	Result	Prob	Statistics	Result	Prob
Y1	-4.833227	Stationary **	0.0275	-	-	-
Y2	-0.587276	Non	0.4350	-3.342123	Stationary *	0.0486
Y3	-1.738866	Stationary ***	٠,٠٧٨١	-	-	-
X1	-3.608966	Stationary *	٠,٠٣٠٦	-	-	-
X2	-0.223654	Non	0.5740	-2.073028	Stationary***	0.0435
X3	-3.325098	Stationary **	0.0456	-	-	-

*تشير إلى الحد الثابت Intercept، **تشير إلى الحد الثابت والاتجاه Trend & Intercept.
*** تشير إلى بدون الحد الثابت والاتجاه None.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

يبين الجدول (١) إلى ان هناك اثنين من متغيرات البحث كانا غير مستقرين عند المستوى (Level)، وقد أصبحا مستقرين بعد أخذ الفرق الأول لهما، بوجود الحد الثابت لمتغير قيمة الودائع/اجمالي الموجودات (Y2) وبمستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، ومتغير دوران الموجودات (X2) وبدون وجود ثابت واتجاه وبمستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، أما بقية المتغيرات الأخرى فقد كانت مستقرة عند المستوى (level) وبوجود ثابت واتجاه لكل من متغير كفاية رأس المال (Y1) ومتغير العائد على حقوق الملكية (X3) وبمستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) لكليهما، وكذلك لمتغير القروض/ إجمالي الودائع (Y3) وبدون ثابت واتجاه وبمستوى معنوية أقل من (٠,١٠)، وبوجود ثابت لمتغير هامش صافي الفائدة (X1) وبمستوى معنوية أقل (٠,٠٥).

٢. اختبار منهج الحدود ARDL-Bounds Test

بعد التأكد من حال السكون للمتغيرات المستخدمة في التقدير، فأنه يتم البدء باختبار التكامل المشترك، وما يلاحظ من اختبار الاستقرارية أنه كان قد جمع ما بين حالتين من السكون هما (I,0) و(I,1) ، لذلك سيتم الابتعاد عن الاختبار (Johansen & Juselius) واللجوء إلى الاختبار (ARDL-Bounds Test)، وكما يأتي:

جدول (٢): اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود ARDL-Bounds للقطاع المصرفي العراقي

معادلة التقدير Y1 X1 X2 X3

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	49.67595	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يتبين من خلال بيانات الجدول (٢) أنه عند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (F) الخاصة باختبار التكامل المشترك-اختبار للقطاع المصرفي العراقي مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية (١٪ و٢,٥٪ و٥٪ و١٠٪) يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير معنوية، ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحتسبة لاختبار (F) على الأقل أكبر من أية قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات (١ و٢,٥ و٥٪ و١٠٪). وبذلك يتبين أن القيمة المحتسبة للاختبار (٤٩,٦٧٥٩٥) هي أعلى من كل قيم الحد الأعلى (٣,٢٠ و٣,٦٧ و٤,٠٨ و٤,٦٦) وبذلك يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير معنوية، ولديها تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية (١٪) حتى (١٠٪).

جدول (٣): اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود ARDL-Bounds

معادلة التقدير Y2 X1 X2 X3

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic:n=1000	
F-statistic	19.31691	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٣) عند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (F) الخاصة باختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية (١٪ و٢,٥٪ و٥٪ و١٠٪) يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير غير معنوية، وليس لديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحتسبة لاختبار (F) أقل من أية قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات (١ و٢,٥ و٥٪ و١٠٪). وبذلك يتبين أن القيمة المحتسبة للاختبار (١٩,٣١٦٩١) هي أعلى من كل قيم الحد الأعلى البالغة على التوالي (٣,٢٠ و٣,٦٧ و٤,٠٨ و٤,٦٦) وبذلك يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير معنوية، ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ١٪ حتى١٠٪.

جدول (٤): اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود ARDL-Bounds
معادلة التقدير Y3 X1 X2 X3

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic:n=1000		
F-statistic	24.08263	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٤) إلى أنه عند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (F) الخاصة باختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود مع القيم الجدولية لمستويات المعنوية البالغة على التوالي (١٪ و٢,٥٪ و٥٪ و١٠٪) يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير غير معنوية، وليس لديها تكامل مشترك بين المتغيرات في حال كون القيمة المحتسبة لاختبار (F) على الأقل أقل من أية قيمة من قيم الحد الأعلى لأي مستوى معنوية من هذه المستويات (١ و٢,٥ و٥٪ و١٠٪). وبذلك يتبين أن القيمة المحتسبة للاختبار (٢٤,٠٨٢٦٣) هي أعلى من كل قيم الحد الأعلى البالغة على التوالي (٣,٢٠ و٣,٦٧ و٤,٠٨ و٤,٦٦) وبذلك يكون القرار الاحصائي أن تكون معادلة التقدير معنوية، ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية ١٪ حتى ١٠٪.

٣. اختبارات التشخيص: هناك اختبارات ثلاثة للتشخيص، وهي كما يأتي:

أ. اختبار عدم ثبات التباين

تم إجراء اختبار عدم ثبات التباين بهدف التأكد من خلو أو عدم خلو النماذج من مشكلة التباين بواسطة برنامج (EViews 12) من خلال نفي فرضية العدم التي تنص على أنه (لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين في نماذج التقدير) واثبات الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد مشكلة عدم ثبات التباين في نماذج التقدير) وتوصلت البحث إلى النتائج المبينة في أدناه:

جدول (٥): اختبار عدم ثبات التباين في نماذج التقدير

Model	Heteroskedasticity Test: ARCH			
Y1 X1 X2 X3	F-statistic	0.818652	Prob. F(1,7)	0.3956
	Obs*R-squared	0.942345	Prob. Chi-Square(1)	0.3317
Y2 X1 X2 X3	F-statistic	0.873960	Prob. F(1,7)	0.3810
	Obs*R-squared	0.998944	Prob. Chi-Square(1)	0.3176
Y3 X1 X2 X3	F-statistic	1.210186	Prob. F(1,7)	0.3077
	Obs*R-squared	1.326605	Prob. Chi-Square(1)	0.2494

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يوضح الجدول (٥) ان نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار (ARCH) إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة البالغة على التوالي (٠,٨١٨٦٥٢، 1.210186,٠,٨٧٣٩٦٠) والقيمة الاحتمالية لها البالغة على التوالي (٠,٣٩٥٦، ٠,٣٨١٠، ٠,٣٠٧٧) هي أكبر من (٠,٠٥)، كما إن قيمة (R-square) البالغة على التوالي (٠,٩٤٢٣٤٥، ٠,٩٩٨٩٤٤، ١,٣٢٦٦٠٥) والقيمة الاحتمالية لمربع معامل كاي (0.3956، ٠,٣١٧٦، ٠,٢٤٩٤) هي أكبر جميعاً من (٠,٠٥)، وهذا يعني إننا نقبل بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وأن النماذج جميعاً خالية من مشكلة عدم ثبات التباين باستثناء النموذج الثالث.

ب. اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

تم إجراء اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي بهدف التأكد من خلو أو عدم خلو النماذج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي بواسطة برنامج (EViews 12) من خلال نفي فرضية العدم التي تنص على أنه (لا يوجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي في نماذج التقدير) واثبات الفرضية البديلة التي تنص على أنه (يوجد مشكلة الارتباط التسلسلي في نماذج التقدير) وتوصلت البحث إلى النتائج أدناه:

جدول (٦): اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في نماذج التقدير

Model	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
Y1 X1 X2 X3	F-statistic	0.000387	Prob. F(1,5)	0.9851
	Obs*R-squared	0.000773	Prob. Chi-Square(1)	0.9778
Y2 X1 X2 X3	F-statistic	0.001612	Prob. F(1,5)	0.9695
	Obs*R-squared	0.003223	Prob. Chi-Square(1)	0.9547
Y3 X1 X2 X3	F-statistic	1.914519	Prob. F(1,5)	0.2250
	Obs*R-squared	2.768839	Prob. Chi-Square(1)	0.0961

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٦) ان نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر ، إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة البالغة على التوالي (٠,٠٠٠٣٨٧، ٠,٠٠١٦١٢ ,1.914519) والقيمة الاحتمالية لها البالغة على التوالي (٠,٩٨٥١، ٠,٩٦٩٥، ٠,٢٢٥٠) هي أكبر من (٠,٠٥) كما إن قيمة (R-square) البالغة على التوالي (٠,٠٠٠٧٧٣، ٠,٠٠٣٢٢٣، ٢,٧٦٨٨٣٩) والقيمة الاحتمالية لمربع معامل كاي البالغة على التوالي (0.9851، ٠,٩٦٩٥، ٠,٢٢٥٠) هي أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يعني إننا نقبل بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، وأن النماذج جميعاً خالية من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

٤. العوامل المؤثرة في تحديد كفاية رأس المال

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن نحو (٥٧,٠٧٪) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال (Y1) تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج (متغير هامش صافي الفائدة (X1) ودوران الموجودات (X2) والعائد على حقوق الملكية (X3))، أما القيمة المتبقية (٤٢,٩٣٪) فهي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في نموذج التقدير التي عادة ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي، في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٥،٤) وذلك لأن (٦,٦٥٨٦٠١ أكبر من 5.19) إن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة لأنها جميعا أكبر من (2.015) وكذلك فإن القيمة المحتسبة لاختبار (DW) لا تؤكد ولا تنفي خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، لأنها واقعة ضمن منطقة عدم التأكد الموجبة من الاختبار كما مبين في الجدول (٧).

جدول (٧): نتائج أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

Dependent Variable: Y1
Method: ARDL
Date: 10/09/25 Time: 12:51
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (o lag. Automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	0.169685	0.098994	1.714102	0.0888
X1	-14.73174	4.457081	-3.305245	0.0012
X2	-7.558051	1.063415	-7.107338	0.0000
X3	-12.37351	3.324871	-3.721500	0.0003
C	0.111247	0.037420	2.972899	0.0589

R-squared	0.785344	Mean dependent var	162.9333
Adjusted R-squared	0.570687	S.D. dependent var	86.93900
S.E. of regression	56.96413	Akaike info criterion	11.22290
Sum squared resid	12979.65	Schwarz criterion	11.33247
Log likelihood	-45.50306	Hannan-Quinn criter	10.98645
F-statistic	6.658610	Durbin-Watson stat	2.675470
Prob(F-statistic)	0.118450		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٣١) ما يأتي:

- أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير هامش صافي الفائدة وكفاية رأس المال، فهي تعني أن تغيراً في متغير هامش صافي الفائدة بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير مقابل في كفاية رأس المال بمقدار (١٤,٧٣١٧٤-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير دوران الموجودات وكفاية رأس المال، فهي تعني أن تغيراً في متغير دوران الموجودات بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في كفاية رأس المال بمقدار (٧,٥٥٨٠٥١-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال، فهي تعني أن تغيراً في متغير العائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في متغير كفاية رأس المال بمقدار (١٢٣٧٣٥١-) وحدة.

٥. عوامل المؤثرة في تحديد قيمة الودائع/اجمالي الموجودات

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن نحو (٨٣,١٥٪) من التغيرات الحاصلة في قيمة الودائع/اجمالي الموجودات (Y2) تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج (متغير هامش صافي الفائدة (X1) ودوران الموجودات (X2) والعائد على حقوق الملكية(X3))، أما القيمة المتبقية (16.85%) فهي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في نموذج التقدير التي عادة ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي. في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٥،٤) (وذلك لأن١٠,٨٦٦٨٠ أكبر من 5.19) وأن قيم اختبار (t) المحتسبة تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة لأنها جميعا أكبر من (2.015) أما القيمة المحتسبة لاختبار (DW) فإنها لا تؤكد ولا تنفي خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوع القيمة في منطقة عدم التأكد الموجبة من التقدير كما مبين في الجدول (٨).

جدول (٨): نتائج أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

Dependent Variable: Y2
Method: ARDL
Date: 10/09/25 Time: 12:53
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, Automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.917501	0.189920	4.830981	0.0085
X1	-4.813990	1.910487	-2.519771	0.0128
X2	-0.135167	0.046372	-2.914836	0.0042
X3	-1.591725	0.706589	-2.252690	0.0257
C	0.610030	0.142046	4.294594	0.0232

R-squared	0.915731	Mean dependent var	44.33333
Adjusted R-squared	0.831463	S.D. dependent var	16.95022
S.E. of regression	6.958626	Akaike info criterion	7.018022
Sum squared resid	193.6899	Schwarz criterion	7.127591
Log likelihood	-26.58110	Hannan-Quinn criter	6.781572
F-statistic	10.86680	Durbin-Watson stat	1.388845
Prob(F-statistic)	0.020107		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٨) ما يأتي:

- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين متغير هامش صافي الفائدة ومتغير الودائع/اجمالي الموجودات، فهي تعني أن تغيراً في متغير هامش صافي الفائدة بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير مقابل في قيمة الودائع/اجمالي الموجودات بمقدار (٤,٨١٣٩٩٠-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين متغير دوران الموجودات والودائع/اجمالي الموجودات، فهي تعني أن تغيراً في متغير دوران الموجودات بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير مقابل في الودائع/اجمالي الموجودات بمقدار (٠,١٣٥١٦٧-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير غير معنوي بين متغير العائد على حقوق الملكية والودائع/اجمالي الموجودات، فهي تعني أن تغيراً في متغير العائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في الودائع/اجمالي الموجودات بمقدار (١,٥٩١٧٢٥-) وحدة.

٦. العوامل المؤثرة في تحديد القروض/ إجمالي الودائع

يتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن نحو (٩٣,١٦٪) من التغيرات الحاصلة في القروض/ إجمالي الودائع (Y3) تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا الأنموذج (متغير هامش صافي الفائدة (X1) ودوران الموجودات(X2) والعائد على حقوق الملكية (X3))، أما القيمة المتبقية (6.84%) فهي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة غير الداخلة في نموذج التقدير التي عادة ما يطلق عليها تسمية متغير حد الخطأ العشوائي. في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٥،٤) وذلك لأن (٢٨,٢٢٠٣٩أكبر من 5.19)، أما قيم اختبار (t) المحتسبة فإنها تشير إلى معنوية المتغيرات المستقلة الثلاثة لأنهم جميعاً أكبر من (2.015)، وكذلك فان القيمة المحتسبة لاختبار (DW) لا تؤكد خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي لأنها واقعة ضمن منطقة عدم التأكد الموجبة، كما مبين في الجدول (٩).

جدول (٩): نتائج أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL

Dependent Variable: Y3
Method: ARDL
Date: 10/09/25 Time: 12:55
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, Automatic): X1 X2 X3
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y2(-1)	0.617810	0.142697	4.329534	0.0124
X1	-1.202401	0.351866	-3.417208	0.0008
X2	-2.418432	0.808311	-2.991958	0.0032
X3	-0.194683	0.103754	-1.876390	0.0625
C	23.28093	6.991419	3.329930	0.0291

R-squared	0.965777	Mean dependent var	40.90478
Adjusted R-squared	0.931555	S.D. dependent var	6.187875
S.E. of regression	1.618876	Akaike info criterion	4.101522
Sum squared resid	10.48304	Schwarz criterion	4.211091
Log likelihood	-13.45685	Hannan-Quinn criter	3.865072
F-statistic	28.22039	Durbin-Watson stat	2.146682
Prob(F-statistic)	0.003433		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews 12.

يبين الجدول (٩) ما يأتي:

- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير هامش صافي الفائدة والقروض/اجمالي الموجودات، فهي تعني أن تغيراً في متغير هامش صافي الفائدة بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في قيمة القروض/اجمالي الموجودات بمقدار (١,٢٠٢٤٠١-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير دوران الموجودات والقروض/ إجمالي الودائع، فهي تعني أن تغيراً في متغير دوران الموجودات بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في القروض/ إجمالي الودائع بمقدار (٢,٤١٨٤٣٢-) وحدة.
- اظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين متغير العائد على حقوق الملكية والقروض/ إجمالي الودائع، فهي تعني أن تغيراً في متغير العائد على حقوق الملكية بمقدار وحدة واحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير معاكس في القروض/ إجمالي الودائع بمقدار (٠,١٩٤٦٨٣-) وحدة.

٧. اثبات أو نفي الفرضية الاحصائية للدراسة

وبناء على ما سبق يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر كفاية رأس المال (Y1) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة 2012-٢٠٢١).
- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر الودائع إلى إجمالي الموجودات (Y2) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة 2012-٢٠٢١).
- الفرضية الإحصائية العدمية: تَنُصُّ على أنه (لا يوجد علاقة تأثير احصائية ذات دلالة معنويَّة بين مؤشرات الكفاءة التشغيلية (X3,X2,X1) وبين مؤشر القروض إلى إجمالي الودائع (Y3) للقطاع المصرفي عينة البحث للمدة 2012-٢٠٢١).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. بينت نتائج التحليل المالي والاحصائي بان هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) والمتغير التابع (Y1) في القطاع المصرفي العراقي، إذ أدى انخفاض الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي مع زيادة معدلات كفاية رأس المال بنسب كبيرة تفوق النسب المقررة من قبل لجنة بازل للأشراف المصرفي إلى انخفاض هامش صافي الفائدة، وانخفاض دوران الموجودات وانخفاض العائد على حقوق الملكية، فضلاً عن زيادة تكاليف وزيادة كفاية رأس المال الأمر الذي أدى إلى تدهور الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي.
٢. بينت نتائج التحليل المالي والاحصائي بان هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) والمتغير التابع (Y2) في القطاع المصرفي العراقي، إذ أدى انخفاض الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي مع زيادة الودائع إلى الموجودات تدريجياً، إلى انخفاض هامش صافي الفائدة وانخفاض دوران الموجودات وانخفاض العائد على حقوق الملكية، فضلاً عن زيادة تكاليف زيادة الاحتفاظ بالودائع إلى الموجودات دون توظيف كامل الأمر الذي أدى إلى تدهور الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي.
٣. بينت نتائج التحليل المالي والاحصائي بان هناك علاقة ارتباط عكسية بين المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) والمتغير التابع (Y3) في القطاع المصرفي العراقي، إذ أدى انخفاض الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي مع زيادة القروض إلى الودائع تدريجياً إلى انخفاض هامش صافي الفائدة وانخفاض دوران الموجودات وانخفاض العائد على حقوق الملكية، فضلاً عن زيادة تكاليف زيادة الاحتفاظ بالودائع إلى الموجودات دون توظيف كامل عن طريق الاقراض، إذ كانت نسب الاقراض ضعيفة الأمر الذي أدى إلى تدهور الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي.
٤. كان أداء القطاع المصرفي العراقي غير جيد من ناحية كفاية رأس المال، بسبب احتفاظه بنسب كفاية رأس مال عالية جداً الأمر الذي زاد من التكاليف التي يتكبدها، ما أدى إلى تدهور ربحيته.
٥. كان أداء القطاع المصرفي العراقي غير جيد من ناحية جذب الودائع بسبب ارتفاع نسب الودائع إلى الموجودات الا ان ارتفاع نسبها كان أقل من ارتفاع نسب كفاية رأس المال الأمر الذي زاد من التكاليف التي يتكبدها ما أدى إلى تدهور ربحيته.
٦. كان أداء القطاع المصرفي العراقي غير جيد من ناحية توظيف الودائع عن طريق الاقراض بسبب ارتفاع نسب الاقراض إلى الودائع الا ان ارتفاع نسبها كان أقل من ارتفاع نسب الودائع الأمر الذي زاد من التكاليف التي يتكبدها ما أدى إلى تدهور ربحيته.

ثانياً: التوصيات

١. نقترح على القطاع المصرفي العراقي تخفيض نسب كفاية رأس المال التي تفوق بكثير النسب المقررة من قبل لجنة بازل للأشراف المصرفي، بغية تخفيض التكاليف وتحسين قيمة القطاع المصرفي العراقي.
٢. نقترح على القطاع المصرفي العراقي العمل على زيادة جذب الودائع من خلال العمل على زيادة ثقة المصرفية، ما يقود إلى زيادة قدرتها على منح القروض، ما يساهم في زيادة هامش صافي الفائدة بسبب زيادة دوران الموجودات والتي تنعكس ايجابياً على العائد على حقوق الملكية.
٣. نقترح على القطاع المصرفي العراقي العمل على زيادة توظيف الودائع عن طريق منح القروض في مختلف المجالات، كونه أفرط في الاحتفاظ بالودائع، مع عدم التوسع في منح القروض، ما قاد إلى زيادة التكاليف التي يتكبدها، ما يساهم في انخفاض هامش صافي الفائدة بسبب انخفاض دوران الموجودات والتي انعكست سلبياً على العائد على حقوق الملكية.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

أ- القرآن الكريم

١. سورة الإسراء الآية (٨٥)

ب- الوثائق والنشرات الرسمية

١. البنك الدولي (قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية).
٢. البنك المركزي العراقي (تقارير الاستقرار المالي للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢١).

ت- الرسائل والاطاريح

١. بن ساسي بثينة، رباب بن حيلة، بوبكر شماخي،٢٠٢٣، قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية دراسة حالة عينة من لبنوك التجارية الجزائرية خلال ٢٠١٦ /٢٠٢٠، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
٢. بوعزة، مسعودي فتيحه، ٢٠١٩، قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية لعينة من المؤسسات المالية في الجزائر دراسة حاله بنك الخليج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
٣. زياد أحمد، بانة محمد، ٢٠٢٠، محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر٢٠١٨-٢٠١٤، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني، ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

٤. عاصي، أمارة محمد يحيى، ٢٠١٠، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أدارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة حلب.
٥. كعواش حدة، بهاليل أحمد حياة،٢٠١٣، أثر برامج التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية المطاحن "مرمورة" – قالمة -شهادة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم السير، جامعة ٠٨ مايو ١٩٤٥.
٦. محمد حسن، يوسف عبد الله أشويقي،٢٠٢٣، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا باستخدام نسب الربحية، مجلة البيان العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، جامعة اجدابيا.
٧. نادية سعودي، خبابة عبد الله، بلعجوز حسين، ٢٠١٨، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، مذكره لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف.

ث- الدوريات

١. البطراني رنا محمد ،٢٠١٧، الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري دراسة تطبيقية خلال الفترة(2010-2014) ، مجلة البحوث، المجلد (٣١) العدد (١) مصر.
٢. دياب غادة عبد المنعم عبد الحميد دياب،٢٠٢١، أثر أبعاد الجدارات الوظيفية على الأداء المؤسسي، دراسة تطبيقية على شركات إنتاج الدواء، مجلة البحوث التجارية، المجلد (٤٣)، العدد (٣)، مصر.
٣. الزيات، ياسر عبد السلام عبد الحليم، صقر احمد، موسى محمد، عبير، عامر مروان ،٢٠٢٥، دور سياسة سعر الفائدة بين البنوك لمدة ليلة واحدة (سعر الكوريدور corridor rate، في تأثير العوامل المحددة للأداء المالي للبنوك المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٦، العدد٢.
٤. الشيخ الداوي٢٠٠٩، تحليل الأسس النظرية المفهوم الأداء، مجلة الباحث، المجلد الثامن، العدد ٧، الجزائر.
٥. طعيس خالد محمد ،٢٠٢٤، أثر الشمول المالي في الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد (٣٥) العدد (١)، العراق.
٦. عبد الباقي بضياف، بوبكر شماعي ،٢٠١٨، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (٢٠٠٩-٢٠١٦)، مجلة الباحث، مجلد ٢.
٧. العمراوي، هاني احمد السيد عبدالله، ٢٠٢٣، دراسة أثر معياري نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على مؤشرات الاداء المالي بالبنوك، دراسة تطبيقية غلى القطاع المصرفي المصري، اكاديمية السادات للعلوم الادارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير،
٨. ميموني بلقاسم، قانون جيلالي،٢٠٢٠، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مجلة التنمية، المجلد ٢، العدد ١
٩. نجوى فيلالي ٢٠٢٠، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع ٤٠٢، مجلة العلوم الانسانية، المجلد٦ العدد ٢، العراق.

ج- الكتب

١. الشيخ، فهمي،٢٠٠٨، التحليل المالي، الطبعة الاولى، دار رام الله للنشر، فلسطين.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

A- The Holy Qur'an

1- The Holy Qur'an. (n.d.). *Surah Al-Isra (17:85).*

B- Official Documents and Reports

1- Central Bank of Iraq. (2012–2021). *Financial Stability Reports.*
2- World Bank. (n.d.). *Global Financial Development Database.*

C- Theses and Dissertations

1- Ahmed, Z., & Mohammed, B. (2020). *Determinants of operational efficiency in banking institutions: An applied study on a sample of commercial banks operating in Algeria (2014–2018)* (Master's thesis). University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria.
2- Assi, A. M. Y. (2010). *Evaluation of the financial performance of Islamic banks: An applied study on the Jordan Islamic Bank for Finance and Investment* (Master's thesis). Faculty of Economics and Administration, University of Aleppo, Syria.
3- Ben Sassi, B., Ben Hila, R., & Shemakhi, B. (2023). *Measuring operational efficiency in commercial banks: A case study of a sample of Algerian commercial banks during 2016–2020* (Master's thesis). Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria.
4- Bouazza, M. F. (2019). *Measuring operational efficiency using financial ratios: A case study of Gulf Bank Algeria* (Unpublished master's thesis). Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.
5- Hassan, M. H., & Ashwaigi, Y. A. (2023). Evaluation of the financial performance of commercial banks in Ajdabiya using profitability ratios. *Al-Bayan Scientific Journal*, (15), University of Ajdabiya, Libya.
6- Kawash, H., & Behalil, A. H. (2013). *The impact of rehabilitation programs on the financial performance of Algerian economic institutions: A field study of Marmoura Mills – Guelma* (Master's thesis). Faculty of Economic and Commercial Sciences, University of 8 May 1945, Algeria.
7- Saoudi, N., Abdallah, K., & Belajouz, H. (2018). *The extent of using modern management control methods in measuring and evaluating the performance of Algerian commercial banks* (Doctoral dissertation). Faculty of Economic Sciences, University of Mohamed Boudiaf, Algeria.

D- Journals

1- Al-Amrawi, H. A. S. A. (2023). The impact of liquidity coverage ratio and net stable funding ratio standards on financial performance indicators of banks: An applied study on the Egyptian banking sector. *Sadat Academy for Management Sciences Journal.*
2- Al-Batrani, R. M. (2017). Operational efficiency of the Egyptian banking sector: An applied study during the period 2010–2014. *Journal of Research, 31*(1), Egypt.
3- Al-Zayat, Y. A. A., Saqr, A., Mousa, M., Abir, A., & Amer, M. (2025). The role of the overnight interbank interest rate policy (corridor rate) in influencing the determinants of financial performance of banks listed on the Egyptian Stock Exchange. *Scientific Journal for Commercial and Environmental Studies, 16*(2).
4- Bediaf, A. B., & Shemaai, B. (2018). Analysis of factors affecting the financial performance of commercial banks: An econometric study on Algerian commercial banks (2009–2016). *Al-Baheth Journal, 2.*
5- Diab, G. A. A. (2021). The impact of job competency dimensions on institutional performance: An applied study on pharmaceutical production companies. *Journal of Commercial Research, 43*(3), Egypt.
6- Filali, N. (2020). Evaluation of financial performance of banks: An applied study at Al-Baraka Bank, Branch 402. *Journal of Human Sciences, 6*(2), Iraq.
7- Maimouni, B., & Kanoun, J. (2020). Evaluation of commercial bank performance: A case study of the Bank of Agriculture and Rural Development and the National Bank of Algeria during 2015–2017. *Journal of Development, 2*(1).
8- Sheikh, A. (2009). Analysis of the theoretical foundations of the concept of performance. *Al-Baheth Journal, 8*(7), Algeria.
9- Tais, K. M. (2024). The impact of financial inclusion on the financial performance of commercial banks: An analytical study of a sample of Iraqi commercial banks. *Al-Maaref University College Journal, 35*(1), Iraq.

E- Books

1- Sheikh, F. (2008). *Financial analysis* (1st ed.). Ramallah Publishing House, Palestine.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

A-Dissertations and thesis:

1- Angela Chirah,2018, Effect of Alternative Banking Channels on Operational Efficiency of Commercial Banks in Kenya, of the Degree Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.
2- Binti Rosli & Daud Adrian, (2025). Operational Efficiency of Pharmaceutical Companies in China: Based on Three-Stage DEA with Undesirable Outputs. Sustainability, University Putra Malaysia Bintulu Campu.

B-Journals

1- Kiaritha, H. W. (2015). Determinants of the financial performance of savings and credit co-operatives in the banking sector in Kenya (Doctoral dissertation), University of Ghana.
2- Kowoon, Y., Sembel, R., & Malau, M. (2022). The effect of return on equity, net Interest margin, loan to deposit ratio, total assets turnover, and assets to equity on price earnings ratio in top five banks of Indonesia and Korea: A moderating effect of interest rate. International Journal of Business, Economics and Law, 27(1), 71-84
3- Lyroudi, K., (2012) The Profitability or Liquidity: Influencing the Market Value-The Case of Poland, International Journal of Economics and FinanMen.vol.1.no8.
4- Melnyk, S. A., Stewart, D. M., & Swink, M. (2004). Metrics and performance measurement in operations management: dealing with the metrics maze. Journal of operations management, 22(3), 209-218
5- Shaalan, T. (2019). Industry structure, bank adequacy, operational efficiency: Financial performance applied study on the Islamic banks listed in Bahrain Stock Exchange. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(1), 217–224
6- Tao, J., Jin, X., Cheng, H., & Wang, Q. (2024). Spatial correlation network structure of operational efficiency and its driving factors: A case study of star-rated hotels in China. Journal PloS, Vol19, no11.
7- Viscount Ameke Yaw,2016, the Effect of Operational Efficiency on Customer Satisfaction: the Case of Port of Tema, University of Ghana.
8- Yildirim,2020, Operational Efficiency & Default Risk via Relationship Bankin,University .

C- **Research**

1- Istaiteyeh,Rasha Miller, Maysaa munir,najem ,Farah and Elsayed Ahmed, 2024, international journal of financial studies Volume 12 issue1.
2- Wahyuni, putri dwi, Umam Danang Choirul 2023, the effect of credit risk capital adequacy and operational efficiency on banking financial performance with a profitability approach, international journal of economics business and management research ‹volume 7, no 6 https://www.researchgate.net/login
3- Yalcin, N., Bayrakdaroglu, A., & Kahraman, C. (2012). Application of fuzzy multi-criteria decision-making methods for financial performance evaluation of Turkish manufacturing industries. Expert systems with applications, 39(1), 350-364.